

Distr.: General
18 July 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الرابعة عشرة

نيروبي

٢٠١٧-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦

البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

نحن وزراء البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في نيروبي في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٦ قبل الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الرابع عشر) المعقود في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٦،

وإذ نذكر بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الرامية، في جملة ما ترمي إليه، إلى القضاء على الفقر المدقع والمجاعة بحلول عام ٢٠٣٠؛ وبخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ وبتوافق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ نذكر بإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نذكر بإعلان جنيف الوزاري المعتمد في الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية، المعقود في جنيف بسويسرا يومي ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦،

وإذ نؤكد مجدداً إعلان جنيف الوزاري الصادر عن الاجتماع الخامس لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نذكر بالإعلان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعتمد في إطار الأونكتاد الثالث عشر،

وإذ نحيط علماً بالإعلان المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي الثالث عشر للبلدان النامية غير الساحلية،



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-12310(A)



* 1 6 1 2 3 1 0 *

١- نقر بأن عدم التمتع بمنفذ بري على البحر، علاوة على البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكلفة ومخاطر عبور البضائع اللذين زادا الوضع سوءاً، يفرض قيوداً على مداخل الصادرات وعلى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وعلى تعبئة الموارد المحلية للبلدان النامية غير الساحلية ومن ثم يؤثر على عموم نموها وتنميتها الاجتماعية الاقتصادية^(١).

٢- نرحب بالتقدم الملاحظ في السنوات الأخيرة في بلداننا. ومن ذلك على وجه الخصوص أن الأداء الاقتصادي كان مشجعاً، فقد كان معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي السنوي أعلى مما هو عليه في معظم مجموعات البلدان الأخرى، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى السياسات الاجتماعية الاقتصادية النشطة التي انتهجتها حكومات البلدان النامية غير الساحلية. ونقر أيضاً بأنه رغم الجهود التي نبذلها لا يزال الكثير مما يتعين القيام به للتغلب على المشاكل والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

٣- إن التحديات المرتبطة بكوننا بلداناً غير ساحلية كثيراً ما يفاقمها الاعتماد بدرجة عالية على السلع الأساسية في معظم بلداننا. وعادة ما تتميز صادرات السلع الأساسية بأحجامها الكبيرة وقيمتها المتدنية، وهو ما يزيد من ارتفاع تكاليف النقل باعتبارها عاملاً من عوامل التكاليف التجارية إجمالاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد الشديد على صادرات السلع الأساسية في العديد من البلدان النامية غير الساحلية يزيد من تعرضها لتقلب أسعار السلع الأساسية، مع ما ينطوي ذلك من احتمال وقع انعكاسات وخيمة على التنمية المستدامة لاقتصاداتنا.

٤- نؤكد مجدداً التزامنا بالتصدي لهذه التحديات وذلك بتكثيف جهودنا لبناء قدرات إنتاجية ومواصلة التحول الاقتصادي الهيكلي والتشجيع على تنويع الصادرات. وفي معرض القيام بذلك، سوف نرسي الأسس من أجل القضاء على الفقر واستحداث فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

٥- نهيئ بالمجتمع الدولي العمل على تعزيز الجهود الرامية إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية في تنويع صادراتها، من خلال جملة أمور منها نقل التكنولوجيا ذات الصلة، ودعم تنمية وتعزيز قدراتها الإنتاجية، وبناء القدرات في مجال وضع السياسات ذات الصلة^(٢).

٦- نشدد على الحاجة التي تنفرد بها بلداننا لتطوير وصون البنية التحتية بغية تقليص التكاليف التجارية. وكم هي ملحة هذه الضرورة لأن مجموعتنا المتمثلة في البلدان النامية غير الساحلية تجر أقدامها خلف البلدان النامية الأخرى في العديد من أبعاد حالة البنية التحتية. وعليه، فإن الاستثمارات المطلوبة لتحسين البنية التحتية لقطاعات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(١) إعلان جنيف الوزاري، الفقرة ٢.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ٦.

٧- ندعو إلى سرعة التصديق على الاتفاق بشأن تيسير التجارة وتنفيذه. ونحث الأعضاء على أن تستمر بصورة ثابتة في تقديم المساعدة التقنية والمالية والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعلياً. وندعو أيضاً إلى تعاون بلدان العبور تعاوناً بنائاً من أجل فعالية وسرعة تطبيق الترتيبات التي تساهم في تقليص مدة العبور وتكلفته، وفي تبسيط الإجراءات، وفي زيادة اليقين في مجال التجارة العابرة للحدود^(٣). ولتمكين البلدان النامية غير الساحلية من الاستفادة من الاتفاق استفادة كاملة، من المهم الانتهاء من إجراء تقييمات دقيقة للاحتياجات قبل تنفيذ هذا الاتفاق وأن ينفذ المجتمع الدولي أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية التي تظل المبدأ الأساسي لأي اتفاق أو قرار مستقبلي.

٨- نحث على التزام البلدان المجاورة لنا بكفالة عبور البضائع بسلاسة. فالتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور لتسهيل تدفق البضائع يعود بالنفع على الطرفين وينبغي بذل جهود لتسهيل نظم النقل العابر لصالح البلدان النامية غير الساحلية. ونؤكد على أهمية كفالة بلدان العبور حرية العبور دون قيد عبر أراضيها لصالح البلدان النامية غير الساحلية، بما يسمح لها بالتمتع بإمكانية الوصول بحرية وبصورة مباشرة إلى أعالي البحار.

٩- نشدد على أهمية التمتع بمزيد من فرص الوصول إلى أسواق شركائنا التجاريين لجلب المنتجات التي تكتسي أهمية للبلدان النامية غير الساحلية. فالوصول بصورة أفضل إلى الأسواق الأجنبية إنما هو مكمل للجهود الرامية إلى تطوير البنية التحتية وتحسين تيسير التجارة ومن ثم دعم بناء القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي لاقتصاداتنا في نهاية المطاف. لذا، نناشد الشركاء التجاريين والإثمائيين رفع الحواجز أمام الدخول إلى الأسواق والقضاء على التدابير غير التعريفية التي لا لزوم لها.

١٠- نحث المجتمع الدولي على تقديم قدر أكبر من المساعدة في إطار المعونة من أجل التجارة. ومن المطلوب تمويل التنمية لمواجهة القيود على مستوى الإمداد، بما في ذلك التحديات المرتبطة بالبنية التحتية وتيسير التجارة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم دعم أكبر بسرعة من أجل بناء القدرات الإنتاجية ومواجهة تكاليف عمليات التكييف المتصلة بالتجارة وصياغة استراتيجيات فعالة لتنويع الصادرات.

١١- نحيط علماً بالفوائد المتبادلة لعمليات التكامل الإقليمية التي تعود بالنفع على التنمية المستدامة لبلداننا وللبلدان المجاورة لنا. ويمكن أن يؤدي التعاون والتبادل الإقليمي الوثيق إلى تقليص تكاليف التجارة وإلى زيادة تنويع الصادرات، فضلاً عن التحفيز على الاندماج في الاقتصاد العالمي. وبالتالي ينبغي للبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الساحلية المجاورة لها والشركاء الإثمائيين تقديم الدعم والمساندة وتكثيف الجهود لتعزيز التجارة والتنمية داخل المنطقة.

(٣) المرجع نفسه، الفقرة ١٣.

١٢- بإمكان سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية أن تساعد أيضاً في الاندماج في الاقتصاد العالمي، لا سيما عندما تكون داعمة لأولويات البلدان النامية في مجال التنوع وتحقيق قيمة مضافة، ومن المهم تعبئة شتى أصحاب المصلحة والانخراط معهم في سبيل زيادة مشاركة بلداننا في سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية مشاركة أكثر نفعاً. وبالإضافة إلى بذل مزيد من الجهود للتصدي للمعوقات على صعيدي البنية التحتية وتيسير التجارة بغية تسهيل تدفق الصادرات والواردات، تلتزم البلدان النامية غير الساحلية - مدعومة في ذلك من شركائها الإنمائيين - بزيادة الاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وتعزيز المؤسسات.

١٣- نرحب بالجهود التي يبذلها الأونكتاد، في إطار أركان عمله الثلاثة، وهي البحوث والمساعدة التقنية وبناء التوافق، لمعالجة المسائل البنوية المتصلة بالتجارة والتنمية والمسائل المترابطة المتصلة بالتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ولتقييم أوجه الضعف في عدم التمتع بمنفذ على البحر وأثره، ولدعم الجهود الرامية إلى إحداث تحوّل هيكلي وتنويع الصادرات وتحقيق قيمة مضافة، وللتشجيع على مشاركة أكثر عدلاً للبلدان النامية غير الساحلية في التجارة العالمية، بما في ذلك في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية للسلع الأساسية.

١٤- نحيط علماً أيضاً بأهمية مساهمة الصندوق المشترك للسلع الأساسية في بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص حول سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية القائمة على السلع الأساسية لكفالة مساهمة قطاع السلع الأساسية على النحو المناسب في تعزيز التحوّل الاقتصادي الهيكلي والتنمية في البلدان النامية غير الساحلية. ونشجع الأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية على تكثيف الجهود لتعزيز تعاونهما الجاري لمساعدة بلداننا في إدماج التنمية القائمة على السلع الأساسية، بما في ذلك التنويع وإضافة القيمة، في السياسات والاستراتيجيات المحلية المتعلقة بالتجارة والتنمية.

١٥- نقر بأهمية دور القطاع الخاص، وبالخصوص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في تحسين الإنتاجية واستحداث فرص العمل وتقليص الفقر وزيادة الابتكار وتحسين القدرة على المنافسة في بلداننا. وفي هذا الصدد، نحن مصممون على تشجيع تنمية القطاع الخاص بتعزيز البنية التحتية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتيسير الحصول على التمويل، وتسهيل سبل مزاولة الأعمال التجارية وتقديم الحوافز لبناء القدرات على إطلاق المشاريع على الصعيد المحلي. ونشدد بصفة خاصة على أهمية آليات التمويل الموجّه لإحداث الأثر، بما في ذلك أموال الاستثمارات الخاصة ذات الأثر، في تقديم أدوات مهمة وسبل تمويل بديلة من أجل تحسين الفعالية والإبداع والتجديد الاقتصادي من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٦- يسرنا أن نحيط علماً بالعمل الإيجابي الذي قام به المجمع الفكري الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية لبلداننا. بيد أنه ليست كل البلدان النامية غير الساحلية

مشاركةً مشاركةً كاملة في الجمع الفكري، وبالتالي نحث تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع فكري دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية أن تفعل من أجل تمكين المجمع الفكري من العمل بكامل طاقته.

١٧- نرحب باستمرار الدعم المقدم لبلداننا من مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة. ونناشد المجتمع الدولي تعزيز مكتب الممثل السامي في الوقت الذي يكثف عمله لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في بلوغ أهداف وغايات برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة.

١٨- نحن ممتنون للأونكتاد، وأمينه العام الدكتور موخيسا كيتوي، على عمله ومساهمته لتعزيز التنمية المستدامة لبلداننا، بما في ذلك تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة. ونشدد على أهمية تعزيز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، لا سيما فرع البلدان النامية غير الساحلية، بزيادة الموارد البشرية والمالية، فضلاً عن الاضطلاع بدور أكبر لتنسيق الإجراءات لصالح البلدان النامية غير الساحلية مع أمانة الأونكتاد ومع سائر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية.

١٩- ندعو المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وبالأخص الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، وسائر المنظمات الدولية الأخرى، بما فيها الصندوق المشترك للسلع الأساسية والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية، إلى تعزيز جهودها، كلٌّ في سياق ولايتها الخاصة بها، للتخفيف من الوضع الخاص للبلدان النامية غير الساحلية.

٢٠- نعرب عن تقديرنا لدولة بوليفيا المتعددة القوميات التي ستعظم الاجتماع المقبل لوزراء النقل للبلدان النامية غير الساحلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢١- نعرب عن تقديرنا الصادق للجهود المستمرة التي بذلتها باراغواي بوصفها منسقة مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف.

٢٢- نعرب أيضاً عن خالص تقديرنا وامتناننا لشعب كينيا وحكومتها على حسن الضافة والدعم المالي السخي وعلى الترتيبات المتميزة التي اتخذت لتنظيم الأونكتاد الرابع عشر.